

اتحاد المصارف يبحث أثر قانون الضرائب على البنوك لمراعاة السرية

أعلن عدنان يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية أن الاتحاد يجري حالياً دراسات ولقاءات موسعة لبحث تداعيات قانون امتثال الضرائب الأميركي FAT-CA على البنوك والمصارف العربية، مؤكداً أن الاتحاد قام بوضع خارطة طريق لمساندة المصارف العربية في التعامل مع هذا القانون بما يراعي ويحفظ سرية ملفات عملائها المالية والالتزام بروح القانون الذي

يرتبط مباشرة بالمصالح المالية لهذه البنوك ويتحولاتها التي تجري حكماً عبر الولايات المتحدة. وأضاف أن هذا القانون يحتمل وجهين الأول توقع اتفاقية بين المصرف ومصاحبة الإيرادات الداخلية IRS التابعة لوزارة الخزانة الأميركية. بصريح بوجهها الأول عن عملائه حاملي الجنسية الأميركية وحساباتهم ليقوم مكتب السياسة الضريبية باقتطاع المبلغ المترتب على هؤلاء بحسب القانون الضريبي الأميركي. وبالتالي فإن وجهة التنفيذ هذه لا تتعارض بالمطلق مع مسألة السرية المصرفية خصوصاً وأن العملاء الأميركيين يكونون قد بادروا بالإشارة إلى حملهم الجنسية الأميركية وهو سؤال سيوجه إلى كل العملاء في البنوك العربية أو الأجنبية في مختلف دول العالم وأبدوا موافقتهم على التصريح بحساباتهم الخاصة للضريبة.

زيادة في رأسمال بيت التمويل الخليجي ١٥,٢ مليون دولار

أعلنت بورصة البحرين، أنه قد تم زيادة رأسمال بيت التمويل الخليجي ش.م.ب. والنتيجة من مزايا قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ ١٥,٢٥٠,٠٠٠ دولار أميركي بواقع ٨٣,٤٤٣,٦١٧ سهماً وذلك ابتداءً من اسبوع الإثنين الموافق ٢٠١٢/٥/٢١ حسب التالي: إجمالي الأسهم الصادرة والمدفوعة السابقة: ١,٢٩٦,٧٩٣,٧٠٣ إجمالي الأسهم الصادرة والمدفوعة الجديدة: ١,٣٨٠,٣٣٧,٣٢٠ إجمالي رأس المال السابق دولار أميركي: ٣٩٨,٧٦٤,٠٦٤ إجمالي رأس المال الجديد دولار أميركي: ٤٢٤,٤٤٢,٩٦٦.

١,٤١ مليون دينار خسائر ميادين في الربع الأول

قامت الجهة المقرضة لذلك القرض برفع دعوى ضد الشركة الأم، كما قامت باتخاذ إجراءات لتحويل ملكية الأوراق المالية المرهونة مقابل القرض وذلك لاسترداد مبلغ أصل القرض مع الفائدة. كما حصلت الجهة المقرضة على حكم قضائي بالحجز المؤقت على جميع الحسابات البنكية للشركة الأم وقد قامت الشركة الأم برفع دعوى مضادة له.

التوضيحية التالية: كما هو مبين في الإيضاحات ١٤ و١٥ حول المعلومات المالية المرصدة المجمعة، فإن التزامات المجموعة قصيرة الأجل تجاوزت موجوداتها التي يمكن تسيلها على المدى القصير كما في ٢٠١٢ وذلك لأن المجموعة تخلت عن سداد المدفوعات المؤجلة السداد والمستحق على القرض لأجل.

اعتمد مجلس إدارة الشركة الوطنية للميادين البيانات المالية المرصدة للمجموعة للربع الأول من النتائج المالي، حيث أظهرت النتائج تحقيق الشركة لخسائر ١,٤١ مليون دينار تقريباً مقابل خسائر بنحو ٥,٦ مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، ما يعني تقلص خسائر الشركة بحوالي ٧٥٪. وتضمن تقرير مراقبي حسابات الشركة الفترة

خلال ندوة تدريبية أقامتها الشعيب إنترناشيونال للوساطة حول تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الأداء

كابش: الكويت ساهمت في صناعة اقتصاد مهم ومؤثر إقليمياً وعالمياً

معظم المؤسسات لم تول المورد البشري الاهتمام وغير قادرة على تنمية قدراتها الإبداعية جوهر: الهدف من الندوة منح المشاركين فرصة التأهل والترقي للموارد البشرية

اشتداد المنافسة واتساع الأسواق وتنامي الطلب أمور استوجبت وجود مختصين فرحان: الاهتمام بالأفراد يعكس على العملاء وتطوير الأعمال

المتحركة حيث أن إذا كان هناك تداول السعر فوق المتوسطات يعطي إشارة دخول بينما إذا تداول السعر تحت المتوسطات المتحركة يعطي إشارة خروج كما وضع اتجاه جديد. كشف فرحان في نهاية الندوة عن أهمية استخدام الموارد البشرية لرفع مستوى المتعلمين والمدرسين من خلال الاهتمام بهم بطريقة ترفع مستوى المحلل الفني يحتاج إلى دراسة كل من السعر والحجم ومعرفة ما إذا كانت طلبات المستثمرين أقوى من عروض البائعين أو العكس، وذلك لتحديد اتجاه حركة السوق أو السهم إلى أعلى أو إلى أسفل. فحجم التداول هو قوة دفع خلف حركة الأسعار، لأنه يعكس مدى اقبال المتعاملين في الشراء أو البيع، فبديها يرجع سبب أي ارتفاع للأسعار إلى زيادة الطلب على العرض، وهو ما يترجم عملياً في الأسواق إلى زيادة في طلبات الشراء بأسعار مرتفعة نسبياً لجذب البائعين ما يزيد من حجم التداول. كما أن أي انخفاض في الأسعار نتيجة زيادة العرض على الطلب يترجم في الأسواق بتلبية طلبات الشراء حتى ولو كانت بأسعار متدنية نسبياً. فالسوق يعلن عن طريق السعر والحجم عن اتجاه الثيران والبدية. قوة اتجاه السوق تقاس بحجم التداول وقال «لقد فاق الأقبال على الندوة توقعاتنا، وهو ما يخدم أهداف الشركة الرامية إلى زيادة الوعي لدى المستثمرين والمتداولين في المنطقة».

المالية أثرت في جميع الجوانب الحياتية للمواطنين فقد خفضت بشدة معدلات الانفاق وتسببت في فقدان الكثيرين لوظائفهم وخلقت مشكلات عميقة بسبب التساؤل التنسبي في المعالجات. ولغت إلى أن أشياء كثيرة من الأمانة لم يتم تسليط عليها الضوء، منها ما هو متعلق بكيفية تقييم الأمانة وأنا أرى أنه تمت المبالغة بها محلياً وأكثر من اللازم، ويمكن القول أن ما تمر به بورصة الكويت أزمة حقيقية مدفوعة بفقدان الثقة ومن تجليات التدهور على ذلك أن الخوف بات سيد الموقف في السوق وهو ما يبدأ واضحا في حركة الضعف الذي تمر به البورصة في الوقت الحالي من حيث حجم التداولات. وبين فرحان أنه رغم أن مستويات السيولة ممتدة في ودائع القطاع الخاص شهدت نموا ملحوظا في وقت تنأى فيه الأموال بالدخول في قرض استثمارية مثل السابق، وهذا ما يفسر فقدان الثقة، أما الجزء المتعلق بأزمة السوق الحقيقية فيرجع إلى أن العديد من الشركات بالوقت في تقييم أسعار أسهمها وأصولها، وهو ما أدى إلى ضمورها وانكماشها عند العديد من الشركات بشكل خطير وشد على أنه يجب أن تتم مساعدة الشركات بشكل عام على تطوير نظم الإفصاح المالي لديها للسماح للجميع بالوقوف على مركزها المالي. فالبينك المركزي وسوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة مسؤولون عن تطوير متطلبات الإفصاح لجميع الشركات خاصة في ظل الأزمة الحالية وقال وبدأ فرحان بشرح المتوسطات المتحركة البسيطة والأسس والمرجع وهنا جاء استخدام المؤشرات للمتوسطات



ريتشارد كابش أثناء المحاضرة

بمستوى أعلى من الإنتاجية. مع تنامي السوق لم تكن عمليات التسويق تثير اهتمام الإدارة العليا التي كان همها الأول «كما قلنا» هو الإنتاج فقد أصاب العالم كله حالات من التغيير المستمر والمتواصل والضعف الذي التأثير على هيكله الموارد البشرية وقدراتها ولعل أبرز تلك التغيرات: ١- اشتداد المنافسة واتساع الأسواق وتنامي الطلب «الأميركي» الذي استوجب وجود مختصين في مجالات البيع والتسويق والترخيص لمواجهة تلك الهجمات التنافسية. ب- ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق العالمية أمام المخلفات مع تطبيق اتفاقيات الجات وظهر منظمة التجارة العالمية ودورها في تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة العوائق الجمركية في

تحرير التجارة الدولية، هذا الأمر أوجد هو الآخر احتياجاً متزايداً لنوعية جديدة من الموارد البشرية تتفهم الثقافات المختلفة وتستوعب التغيرات المحلية في الأسواق الخارجية. ج- ارتفاع مستوى التعليم وتطور مهارات البشر ذوي المهارات المتخصصة في فروع العلم والتقنية الجديدة والمتجددة والذين أصبحت المنظمات تسعى اليهم لأهميتهم في تشغيل تلك التقنيات وصيانتها. ومن ثم اكتساب القدرة التنافسية. تلك التغيرات كانت السبب الرئيسي في تغيير نظرة المؤسسة المعاصرة إلى الموارد البشرية وبدائية التحول نحو اعتبارهم المصدر الأساسي للقدرة التنافسية ولفت كابش إلى أن معدلات التضخم سوف تنحسر عندما يصبح



فاصل جوهري



محمد فرحان

البشرية ينحصر في عدد قليل من المتخصصين الذين يعملون في قسم يطلق عليه «قسم أو إدارة الأفراد والموارد البشرية» يختصون بكافة المسائل الإجرائية المتصلة باستقطاب الأفراد وتنفيذ سياسات المؤسسة في أمور المفاضلة والاختيار بين المتقدمين لشغل الوظائف، ثم إنهاء إجراءات التعيين وأسناد العمل لمن يقع عليه الاختيار، وكانت مهام إدارة الموارد البشرية تشمل متابعة الشؤون الوظيفية للعاملين من حيث احتساب الرواتب، ضبط الوقت، تطبيق اللوائح في شأن المخالفات التي قد تصدر منهم، وتنفيذ الإجراءات على اختلاف أنواعها، مباشرة الرعاية الطبية والاجتماعية وتنفيذ نظم تقييم الأداء وأعمال التدريب والتنمية التي يشير إليها المديرون المختصون، ثم متابعة إجراءات إنهاء الخدمة في نهاية التقاعد وغيرها من الإجراءات الروتينية. فالإدارة العليا في معظم المؤسسات لم تولي المورد البشري الاهتمام المناسب ولم تهتم بتنمية قدراته الإبداعية وتحسين الرقابة الأساسية لتحقيق الفوق التنافسي. وأشار ريتشارد إلى أن مستويات المهارة المطلوبة لم تكن تتطلب عناية خاصة في محاولات البحث عن الموارد البشرية أو التعامل معها ولقد سادت هذه الظروف في كثير من دول العالم لفترات طويلة خلال فترة النهضة «الثورة» الصناعية التي تمتع بها العالم الغربي وانتقلت نسبياً إلى بعض دول العالم العربي، ففي تلك الظروف كانت أهم المشكلات التي تعني بها الإدارة العليا في المؤسسة الاقتصادية هي تدبير الموارد المالية اللازمة، وتنمية أساليب الإنتاج وتحقيق مستويات أعلى من الميكنة «آلات» تحقيقاً

عقدت شركة إنترناشيونال للوساطة المالية ندوة اقتصادية بعنوان تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الاقتصاد والتي تعتبر الأولى من نوعها في الكويت، وقد ناقشت خلالها العديد من الموضوعات المهمة ان لغة العصر التنموية الحقيقية للقيادات والأفراد فهم سبب رئيسي في تقليل المخاطر بالأسواق وكذلك تأثير تداعيات الأزمة المالية على القرار الاقتصادي وما العلاجات التي تلقت من توابع الأزمة، وحاضر خلال الندوة ريتشارد كابش عضو مجلس المحافظين لدى شيكاغو للتبادل التجاري وعضو مجلس إدارة شركة بريد القابضة والخبير في اقتصادات العالم. وقال كابش إن الاقتصاد الكويتي يعد أحد أهم الاقتصادات في المنطقة الإقليمية والشرق الأوسط وأحد أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم، ويتمتع اقتصاد الكويت «بالعديد من المقومات والعوامل البارزة التي أسهمت في تشكيل وصناعة اقتصاد مهم ومؤثر وجاذب إقليمياً وعالمياً. مؤكداً تميز الاقتصاد الكويتي بالقوة والثبات، مشيراً إلى حجم الشركات الكويتية القادرة في مجالاتها المختلفة على مستوى منطقة الخليج العربي، مشيراً إلى العديد من العوامل التي تقدمتها التفاؤل الإيجابي الذي ساد دول المنطقة الخليجية وخاصة الكويت بعد إعادة الثقة بين القطاع الخاص والعام، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط، على الرغم من تفاوت أرباح الشركات، في المستقبل ساهمت في دعم مؤشرات السوق خلال الربع الثاني من العام الحالي. مؤكداً على أن تأهيل الموارد البشرية فكل سنوات قليلة كان الاهتمام بشؤون الموارد

إعمار الأهلية: المخاوف من الأزمات تدفع السوق الكويتي للصعود

من العام الحالي تجاوزت مليار دينار وانعكس ذلك إيجاباً على تداولات العكاز خلال شهر أبريل الماضي ومنصف مايو الحالي. وقال تقرير أعمار إن السوق يمتاز في الوقت الراهن بالانتعاش الذي ساهم في رفع الأسعار ورأى أن السبب وراء ذلك نقص العرض ما يعطي مؤشراً بالمزيد من الارتفاع مجدداً. وحذر من دخول السوق العقاري في عمليات مضاربة تعيقها حالة من الضروف تنعكس سلباً على تداولات الربع الثالث والآخر من العام. وذكر التقرير أن إجمالي قيمة التداولات خلال شهر مارس الماضي بلغت حوالي ٥٣٨ مليون دينار بواقع تداول ٧٦٠ عقاراً ونسبة ارتفاع تقدر بنحو ٩٢ في المئة مقارنة بشهر فبراير الماضي حيث سجل إجمالي التداولات بأداء بان قيمة تداولات وعدد ٨٧٣ عقاراً.

وذكر أن دخول الكويت مرحلة النهضة التنموية وإطلاق مشاريع تابعة لخطة التنمية وضع السيولة ورفع نسبة الأرباح مقابل الودائع التي نسبته ١٠٠ في المئة والتي وافق عليها البنك المركزي مؤخراً كلها ساهمت في تفعيل حركة السيولة في السوق العقاري. ولاحظ تحركاً لدى الشركات والأفراد لامتلاك العقارات في مبادرة لتحسين أصولهم بتطبيق خطط قصيرة ومتوسطة الأجل بهدف حصص عائدات سريعة لتعويض خسائر سابقة. وبين التقرير أن ارتفاع محفظة الودائع لدى البنوك ومساهمة اللجنت من فرص تمويل جعلتها تتجه إلى العقار باعتباره ملاذاً آمناً لها لتحقيق عائدات من طريق توظيف المحافظ الاستثمارية وأقراض الأفراد والشركات في أنشطة عقارية. وأعاد بان قيمة تداولات العقارات خلال الربع الأول

قال تقرير صادر عن شركة إعمار الأهلية للخدمات العقارية إن المخاوف من أصحاب السيولة المالية في الكويت حيال تأثير الأزمات المالية العالمية دفعت بالسوق العقاري المحلي نحو الصعود في الفترة الأخيرة مع تزايد الطلب ونقص المعروض من عقارات سكنية واستثمارية. وأضاف أن عودة رؤوس الأموال المهاجرة إلى السوق المحلي ساهم بشكل كبير في نهوض السوق العقاري لاسيما عقب هواجس لدى المستثمر الكويتي من تمديد الاموال في استثمارات أميركية أو أوروبية متعثرة. وأوضح أن انعدام الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى نتج عنه تحرك قوي تجاه تحقيق عائدات من استثمار العقار بديل زيادة معدل التداول العقاري خلال الشهرين الماضيين مدفوع بحركة البيع والشراء المعتادة والتي تسبق العجلة الصيفية وموسم السفر.

قد تبلغ ٢٨,٢ مليار دينار وتسجل فائضاً ١٢,٤ مليار الوطني: توقعات بارتفاع إيرادات النفط مرحلياً بالكويت

مستقبلية بشأن العرض. ومن ناحية الطلب، تعمقت المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد الأوروبي وذلك في ضوء الانتخابات التي عززت الحركات المضادة للتكشف وانعكست الأسواق المالية. وتمثل أوروبا نحو ١٦٪ من الطلب العالمي على النفط، إلا أن أي أزمة مالية فيها يمكن أن يكون لها عواقب عالمية. وقد عملت هذه المخاوف على الحد من أثر الأخبار الجيدة التي ظهرت مؤخراً بشأن الطلب من الولايات المتحدة واليابان مع الإشارة إلى أن مخزون الخام العالمي قد ارتفع بشكل كبير في الربع الأول من العام ٢٠١٢.

توقعات الميزانية على الرغم من أن البيانات الرسمية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ لم تصدر بعد، فإننا نتوقع أن تكون إيرادات النفط قد بلغت ٢٨,٢ مليار دينار، أي مرتفعة بواقع ٥٪ عن مستواها للعام الماضي، بعد أن بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي ١١٠ دولاراً للسنة، وإذا جاءت المصروفات دون مستواها المعتاد في الميزانية بنسبة ٥ - ١٠٪، فإن فائض الميزانية للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ يمكن أن يتراوح ما بين ١١,٣ إلى ١٢,٤ مليار دينار قبل احتساب خصصات صندوق احتياطي الأجيال المقبلة. وتوضح الأرقام الرسمية للشهرين الماضيين أن إجمالي الإيرادات من النفط في الربع الأول من العام وجود فائض بقيمة ١,٦٠١ مليار دينار، إلا أن هذا الفائض قد ينخفض بعد احتساب المصروفات المتأخرة.

قال تقرير صدر من بنك الكويت الوطني إن ما شهدته أسعار النفط من انخفاض ملحوظ خلال شهر أبريل واستمرت في الانخفاض في مطلع مايو. وانخفض سعر خام التصدير الكويتي من ذروته البالغة ١٢٤ دولاراً للبرميل في منتصف مارس إلى ما دون ١٠٩ دولاراً للبرميل بحلول ٨ مايو، بالإضافة إلى انخفاض حاد في الأيام القليلة الأخيرة. وقد عادت الأسعار الآن إلى نطاقها الذي يتراوح بين ١٠٠ - ١١٠ دولاراً للبرميل والذي استمر خلال معظم عام ٢٠١١، كما انخفض خام برنت بواقع ١٦ دولاراً من ذروته في شهر مارس البالغة ١٢٨ دولاراً للبرميل، في حين انخفض وسيط غرب تكساس، وهو النفط الإسنادي الرئيسي في الولايات المتحدة، وعاد إلى ما دون ١٠٠ دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ شهر فبراير. وترافق انخفاض الأسعار مع مؤشرات عن تراخي أساسيات السوق. من ناحية العرض، حافظت أوبك على إنتاجها بما يفوق هدفها الرسمي الذي يبلغ ٣٠ مليون برميل يوميا، ويعزى ذلك إلى عودة الإنتاج في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، تستمر أوبك في محاولة خفض الأسعار إلى معدلاتها السابقة. وقد جدت السلطات السعودية على سبيل المثال تأكيدها الملن عن رغبتها في أن ترى تراجعاً في الأسعار، وأن مرفق تخزين الخام التابعة للمملكة على مستوى العالم ممتلئة، وأنها ما زالت مستعدة لاستجابة لأي مشكلات



أسعار النفط تحدد ملامح الموازنات المقبلة